امتحان القانون الدستوري المقارن

1. المقارنة بين الانحراف التشريعي، الانحراف في استعمال السلطة الإدارية، والقصور التشريعي

- **الانحراف التشريعي:** هو استخدام المشرع لسلطته الدستورية لتحقيق غايات بعيدة عن المصلحة العامة أو تخالف روح الدستور (مثل إصدار قانون لخدمة فئة سياسية معينة).
- **الانحراف في استعمال السلطة الإدارية:** يخص السلطة التنفيذية؛ وهو اتخاذ قرار إداري مشروّع في ظاهره لكنه يستهدف غاية غير التي حددها القانون (إساءة استخدام السلطة).
- **القصور التشريعي:** هو إهمال المشرع لتنظيم مسألة أوجب الدستور تنظيمها، أو صياغة نص قانوني غامض وناقص يعجز عن تحقيق الحماية الدستورية المطلوبة.4ن

2. الفرق بين سلطة تقرير مستقلة وسلطة تقرير مشتقة

- **سلطة التقرير المستقلة:** هي السلطة التنظيمية التي تمارسها رئيس جمهورية في مجالات لا تدخل ضمن اختصاص المشرع (المجال التنظيمي الخالص)، وتستمد قوتها مباشرة من الدستور.
- **سلطة التقرير المشتقة:** هي السلطة التي تمارسها الوزير الاول 4ن

3. هل يُعد الإغفال التشريعي مخالفة دستورية؟ علّل

نعم، يُعد الإغفال التشريعي مخالفة دستورية في الأنظمة المقارنة الحديثة.

- **التعليل:** لأن الدستور عندما يمنح الاختصاص للمشرع، فإنه يلزمه بممارسته. فإذا امتنع المشرع عن التنظيم (الإغفال)، فإنه يخل بواجب دستوري، مما يفتح الباب للرقابة القضائية على هذا الامتناع لحماية الحقوق والحريات.4ن

4. ما الغاية من اعتماد القوانين التوجيهية؟

الغاية منها هي **وضع إطار عام وأهداف كبرى** يلتزم بها المشرع والجهة التنفيذية في قطاع معين (مثل التعليم أو الاقتصاد) لفترة زمنية طويلة، وهي تهدف إلى ضمان استمرارية السياسات العامة بعيداً عن التغييرات الحكومية المفاجئة.1 ن

5. ما المقصود بالتوقيع المجاور؟

هو إجراء يقضي بأن يوقع الوزير المعني بجانب توقيع رئيس الدولة (أو رئيس الحكومة) على القرارات، والهدف منه هو **نقل المسؤولية السياسية والقانونية** من رئيس الدولة (الذي غالباً ما يكون غير مسؤول في الأنظمة البرلمانية) إلى الوزير أمام البرلمان.2ن

6. تحليل حالة: قانون عام موجه فئويًا

هذه الحالة تُعرف بـ **"الانحراف بالسلطة التشريعية"**.

- **التحليل:** القانون يجب أن يتسم بالعمومية والتجريد. إذا ثبت أن القانون (رغم صياغته العامة) يستهدف فئة سياسية بعيدة عن المصلحة العامة، فإنه يفقد طابعه القانوني الدستوري ويصبح قابلاً للإلغاء لمخالفته مبدأ المساواة والعدالة.

7. مسار الدفع بعدم الدستورية وآثاره

يُعرف بـ **"الدفع الفرعي"** (مثل نظام القسطرة في فرنسا أو الدفع في الجزائر):

- **المسار:** يبدأ أمام قاضي الموضوع ← يُرفع للمحكمة العليا/مجلس الدولة للتصديق على جديته ← يُحال للمحكمة الدستورية.
- **الآثار:** وقف الفصل في القضية الأصلية، وإذا تقرر عدم الدستورية، يتم إلغاء النص أو عدم تطبيقه (حسب النظام)، وتكون لأحكام المحكمة الدستورية حجية مطلقة.

8. أنواع الرقابة التي تمارسها المحكمة الدستورية

1. **رقابة سابقة:** قبل صدور القانون (إلزامية في القوانين العضوية).
2. **رقابة لاحقة:** بعد صدور القانون (عن طريق الدفع بعدم الدستورية).
3. **رقابة التوافق:** التأكد من مطابقة المعاهدات الدولية للدستور.

9. الفرق بين الانفراد التشريعي (المطلق، النسبي، المدعم)

- **المطلق:** انفراد البرلمان بسلطة التشريع بشكل كامل دون تدخل السلطة التنفيذية.
- **النسبي:** تقاسم الاختصاص حيث يحدد الدستور مجالات للقانون وأخرى للتنظيم.
- **المدعم:** باجراءات محددة

10. خيارات المؤسس الدستوري في توزيع الاختصاص

تتأرجح الخيارات بين:

- **نظام الفصل المطلق:** (النظام الرئاسي - مدرسة التخصص).
- **نظام الفصل المرن:** (النظام البرلماني - مدرسة التعاون).
- **نظام التداخل (شبه الرئاسي):** كما في الدستور الجزائري والفرنسي، حيث أخذ المؤسس الدستوري الجزائري بنظام يمزج بين تقوية السلطة التنفيذية مع
- وجود رقابة برلمانية وقضائية دستورية.انظر محاضرات أكثر تفصيل
- 7 خيارات مذكورة في محاضرات 5ن